اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

التأمين وتأثيره على النقل الجوي

لعل من الظواهر السائدة في حركة النقل الجوي من والى العراق اسعار تذاكر الطائرات المرتفعة بالقياس لاسعارها في دول العالم الاخرى ، حيث تبرر الى ارتفاع تكاليف التأمين على الطائرات من قبل شركات التأمين العالمية لخطورة الوضع الامني في مطارات العراق كافة بحسب هذه التبريرات التي سيقت في حينها ابان موجة العنف الطائفي وهشاشة الوضع الامني في مناطق العراق كافة خلال الاعوام الخمسة التي اعقبت سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ .

وامعاناً في النظر للمشهد الامني وكثافة الرحلات الجوية من والى العراق التي تصاعدت وارتفعت خلال الاربعة اعوام الماضية وارتفاع عدد المسافرين الى العراق لاسيما بعد الحركة الاستثمارية وتوقعات تفعيلها خلال الاعوام القليلة القادمة ، ما يتطلب اعادة النظر في تكاليف التأمين وامكانية خفضها لانعكاسها بشكل مباشر على اجور النقل الجوي وللرحلات وشركات الطيران كافة ، ولكن هل يأتي ذلك بالتمني والاستكانة والصمت واللامبالاة ، فالامر يتطلب جهداً حكومياً عالي المستوى بدءاً من مجلس الوزراء ومروراً بوزارة النقل وسلطة الطيران المدني وادارات المطارات والخطوط الجوية العراقية سعياً لتطبيق المعايير العالمية المتعارف عليها في مطارات العالم كافة والتي تخضع في واقع الامر للاتفاقيات الدولية والضوابط التي يضعها الاتحاد الدولي للطيران ولحسن ادارة المطارات وانسيابية حركتها على وفق مبادئ السلامة والامان .

ومن اللافت للنظر ايضاً ان نرى ان وزارة النقل لم تبذل جهدا لاقناع الجهات التي تقف عائقاً وراء استمرار جعل العراق منطقة خطر دائم امام حركة دخول وخروج الطائرات من مطارات العراق المختلفة ، كما لابد من التذكير بان مطارات العراق كافة ومنذ عودة اشتغالها بعد عام ٢٠٠٣ لم تتعرض لمشكلات او احداث امنية تعيق حركة الملاحة الجوية وهذا ما تؤكده معطيات الواقع على خلاف كثير من مطارات العالم التي تتعرض فيها كثير من الطائرات والرحلات الجوية لعوائق وارتباك واحداث امنية ولم تتخذ بحقها هذه الضوابط التي ترفع من تكاليف التأمين من قبل الشركات المتخصصة بهذا الاتجاه وهذه مفارقة لابد ان تلتفت اليها وزارة النقل وقبلها مجلس الوزراء للتعامل معها ، ذلك ان الخاسر الاكبر في هذه العملية هو المستهلك جراء ارتفاع الاسعار بشكل كبير بالقياس لدول العالم الاخرى .

ولابد من التنويه الى ذلك الامر، في حالة معالجته من قبل الجهات المسؤولة سيخلق حالة تنافس كبيرة لشركات الطيران العالمية المختلفة ، في ظل نمو الاستثمار وحركية السوق العراقية ونشاط عملية التبادل التجاري وهي من العوامل القادرة على خلق تنافس خدماتي وتقني لشركات الطيران سعياً لكسب المستهلكين على مستوى الحركة الشخصية او السياحية او التجارية .

ومن هنا فإن الامر يتطلب تعاملاً جدياً من قبل الجهات الحكومية مع سلطة الطيران المدني وادارات المطارات لخلق حالة من التأثير الايجابي للتأمين على النقل الجوي بدلاً من التأثير السلبي الحالي .

فيما عدها مصرفيون تساهم في تفاقم أزمة السكن

مواطنون ينتقدون القروض الحكومية ويقللون من تأثيرها

□ استطلاع / أحمد عبدربه

وصف مواطنون من اصحاب الدخل المحدود سلفة الـ ١٠٠ راتب بالقليلة على الرغم من الاجراءات التي تفرضها المصارف على المقترض موضحين انها لاتقضي على ازمة السكن كون مبلغ القرض لايساوي قيمة شراء وحدة سكنية او دار .يرى مصرفيون ان القروض ساهمت بشكل كبير في ارتفاع اسعار العقارات من خلال زيادة الطلب على شراء الاراضي السكنية .

وتمنح الحكومة سلفا وقروضا للموظفين عن طريق مصرفي الرافدين والرشيد وبالتنسيق مع وزارات ودوائر الدولة على ان لا تقل خدمة الموظف عن خمس سنوات وفقاً للشروط والضوابط المحددة لذلك وان لايتجاوز القرض ٥٠ مليون دينار وبفائدة ٨ بالمائة على ان تسدد خلال عشر سنوات.

ويقول المواطن علي كاظم لـ(المدى) ان السلفة التي تمنحها الحكومة للموظفين اثرت على اصحاب المهن الحرة من خلال زيادة السيولة النقدية في الاسواق وارتفاع معدلات التضخم فضلاً عن احداث زيادة كبيرة في اسعار العقارات داعياً الحكومة الى العمل على التوازن بين قيمة الاموال المطروحة في الاسواق وبين العرض الموجود.

وتشير ليلى سالم (موظفة): ان سلفة الـ١٠٠ راتب لاتكفي وحدها لشراء منزل في ظل ارتفاع اسعار العقارات في هذه الايام حيث ان معظم المواطنين اصبحوا يتجهون الى استغلال الاراضي الزراعية للسكن كون اسعارها منخفضة مقارنة بأسعار العقارات السكنية .

وتضيف لـ (المدى):يجب حل ازمة السكن عن طريق بناء منازل واطئة الكلفة وبيعها على المواطنين بالتقسيط كون معظم اصحاب الدخول المحدودة لايستطيعون شراء منازل.

ويقول مدير رابطة المصارف الاهلية عبدالعزيز الحسون لـ(المدى): ان السلف التي تطلقها الحكومة للموظفين لم تساهم بحل ازمة السكن بالبلاد مبيناً ان مشكلة السكن تتطلب خطة اقتصادية عامة من خلال النهوض بالصناعات الساندة للاعمار كزيادة معامل الطابوق والسمنت وغيرها من المواد الاولية الداخلة في البناء فضلاً عن تخصيص اراضي .

ويضيف:ان القروض التي تمنحها المصارف بالوقت الحاضر تساهم بشكل كبير في زيادة الاستهلاك والبلد بحاجة ماسة الى الترشيد بالاستهلاك مبيناً ان الانفاق الشخصي يتبع طريقة تبديد الاموال وهي ممارسات استهلاكية لاتخلق شيئا ولا ينجم عنها شيء .

وفي غضون ذلك يؤكد مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح،أن منح سلفة الـ(١٠٠) راتب للموظفين ساهم بشكل كبير في زيادة أسعار العقارات وخفضت بشكل بسيط أزمة السكن.

ويقول صالح بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء):إن سلفة الـ(١٠٠) راتب الممنوحة لموظفي الدولة اتجهت بشكل كبير نحو شراء العقارات السكنية نتيجة للحاجة الماسة للسكن مشيراً إلى أن السلفة تعد علاجاً وقتياً لأزمة السكن وليس حلا نهائيا، لكن أسعار العقارات ارتفعت بشكل كبير لزيادة الطلب وقلة العرض.

وبين: أن السلفة قسمت المدن إلى أجزاء، حيث حفزت الكثير من أصحاب المنازل الكبيرة على تقسيمها وبيعها اجزاء كل منها (١٠٠) متر، وتحولت العقارات من أملاك إلى حيازات وهي ما تسمى بالملكية الناقصة.

ويبين : أن السفلة حولت المدن إلى سكن عشوائي غير منظم، موضحاً، أن سلفة الـ(١٠٠) راتب يجب أن توجه لمشاريع الاعمار والإسكان لبناء وحدات سكنية منظمة ضمن التخطيط الصحيح وإيصال الخدمات بشكل صحيح وليس بتجزئة بغداد إلى أجزاء عشوائية.

ويشير الى أن العراق قوي مالياً، لكن المشكلة تكمن في عدم وجود ادارة جيدة لتحويل المال إلى موجودات حقيقة تقدم خدمة للمواطن العراقي.

ويذكر أن العراق يعاني أزمة سكن خانقة نظرا لتزايد عدد سكانه، قياساً بعدد المجمعات السكنية، إضافة إلى عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به، بسبب غلاء الأراضي ومواد البناء.

دعوة لتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الدول المتقدمة

□ بغداد /المدى

دعا عضو دولة القانون النائب السابق عبدالهادي الحساني، الى ضرورة تفعيل جميع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المبرمة مع الدول المتقدمة سواء الاوروبية او الامريكية او دول شرق اسيا لتطوير الاقتصاد الوطني والنهوض به.

وقال الحساني في تصريحات صحفية إن المادة (١١٠) من الدستور العراقي اكدت على اهمية تنظيم العلاقة الاقتصادية والتجارية ما بين العراق ودول العالم المتقدمة من خلال تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع اوروبا او امريكا او دول شرق اسيا كالصين وكوريا واليابان، وتابع: على ان تفعل بابعادها المهمة والتي يراد منها دخول شركاتهم الاستثمارية لبناء الدولة والقطاع الخدمي وتدريب الكوادر البشرية من القطاع الخاص.

وأضاف: يجب الاستفادة من الخبرات العالمية في تطوير القطاعات الاقتصادية والنهوض بالقطاع الخاص لكي يأخذ دوره في بناء الدولة لان القطاع الحكومي العام اثبت عدم قدرته في المساهمة لبناء الاقتصاد الوطني، داعياً الى تفعيل جميع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع الدول المتقدمة صناعياً للنهوض بالصناعة المحلية وفق رؤية سياسية ووطنية تنسجم مع الابعاد الستراتيجية للدولة.

عزوف المستثمرين عن الاقتراض من المصارف لإنشاء معامل الذهب

□ بغداد / المدى برس

يمتنع عدد كبير من الصناعيين ورجال الأعمال عن الاقتراض من المصارف الصناعية لإنشاء معامل الذهب، رغم الطلب الكبير من قبل الصاغة لشراء هذا المعدن دون غيره، إلى جانب قلة الفوائد المقدمة من قبل المصارف، فضلاً عن الإقبال الكبير من النساء على شرائه على مدار العام. رجل الاعمال شوكت إسحاق من منطقة زيونة قال لـ"المدى برس": "ما فائدة القروض الميسّرة بفوائدها ونحن نعيش في ظل تذبذب مستمر لأسعار الذهب؟".

واضاف ان "الحرب النفسية التي تلوّح بها الوسائل الإعلامية الأمريكية والعربية عن وجود حرب محتملة على ايران أثرت على سوق الذهب، ما يجعلنا نحن رجال الاعمال نمتنع عن التفكير في أن نقترض ونضع أموالا ضخمة في إنشاء معمل للذهب". وتابع "هذا العزوف يعود إلى جملة من الاسباب من أهمها بعد الاقتراض عندما نحاول تسديد القرض، حيث يجب ان نسوّق المعدن المنتج في وقت تكون فيه الأسعار في الاسواق ضعيفة عموماً، إلى جانب ضعف الطاقة الكهربائية ما يعني انه يجب الاعتماد على المولدة ومعامل الذهب بحاجة إلى كهرباء عالية ومستقرة، فضلاً عن الوضع الأمني غير المستقر للبلاد". صائغ الذهب محمد الحسيني من منطقة الكاظمية يبين "في كل يوم أسعار الذهب تتغير وتعلو وتنخفض حسب تغيير الظروف السياسية والأمنية في البلد، كما ان ارتفاع سعر الدولار أو هبوطه له الأثر البالغ على أسعار المعادن النفيسة". مدير المصرف الصناعي في بغداد محمد عبد الوهاب أشار إلى انّ "هنالك عزوفا كبيرا من الصناعيين عن الاقتراض لإنشاء معامل الذهب رغم انّ المصرف يعطي الرقم للقرض الذي يطلبه الصناعي فإذا طلب اربعة مليارات مثلاً أو أكثر نعطيه ما يريد، وتكون الفوائد من ٨٪ إلى ١٠٪. وأضاف "المصرف يمنح القروض ليس لإنشاء معامل الذهب فحسب، بل وحتى معامل الطابوق ولشراء المكائن والمواد الأولية، ولكن بضمانات صناعية أو زراعية أو سكنية". وعن الشروط المطلوبة مقابل الاقتراض أوضح "يجب أن تكون لدى المقترض اجازة تنمية صناعية أو إجازة من إتحاد الصناعات العراقية ولديه هوية سكن، كما تشكل لجنة لمراقبة العمل على مشروع المقترض، بحيث يتطابق مع ما طلب من مبلغ الاقتراض لمشروعه". وبين عبد الوهاب "نسعى الى مساعدة الصناعيين والتجّار بتقليل الفوائد عليهم في المستقبل، والتي تتم بمساعدة وزارة المالية التي ننتظر موافقتها".

قالت إنه لا يضيف شيئاً للاقتصاد

المالية البرلمانية : مشروع حذف الأصفار سيكلف الدولة مبالغ طائلة

□ بغداد /المدى

بين نائب رئيس اللجنة المالية أحمد حسن فيض الله، أن مشروع حذف الاصفار من العملة لا يضيف شيئاً للاقتصاد الوطني موضحاً انه سيكلفه مبالغ كبيرة لعمليات طبع العملة وغيرها. وقال فيض الله بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) إن لجنتي الاقتصادية والمالية النيابيتين تعتزمان استضافة محافظ البنك المركزي للتطرق حول المواضيع المهمة التي تخص العملة المحلية والاقتصاد الوطني كعمليات بيع العملة الصعبة في المزاد للحد من عمليات تهريب العملة وغسيل الأموال، فضلاً عن التباحث حول مشروع حذف الاصفار الثلاث من العملة وإمكانية تطبيقه. وأوضح: أن العراق ليس بحاجة الى تبديل عملته في الوقت الحالي كون البلد يمر بحالة استثنائية وغير مستقر بشكل كامل، إضافة الى انه سوف لايضيف شيئا الى الاقتصاد الوطني سواء من الناحية الايجابية أو السلبية وإنما سيربك المواطنين في عملية تبديل العملة وسيكلف الدولة مبالغ كبيرة لعمليات الطبع والتعاقد مع الشركات والنقل. ونصح فيض الله بعدم تطبيق المشروع خلال الفترة الحالية خشية وقوع مشاكل اقتصادية تتزامن مع تنفيذه. وكان البنك المركزي العراقي أعلن في (٢٩ أيلول ٢٠١١) أن العام ٢٠١٣ سيشهد حذف الأصفار وتبديل العملة، الأمر الذي حذر منه مسؤولون وخبراء اقتصاديون بسبب وجود مافيات عملة تستعد لتزوير تريليونات الدنانير العراقية لاستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة، وطالب مجلس رئاسة الوزراء البنك المركزي بالتريث بمشروع حذف الاصفار الثلاث من العملة المحلية، مؤكدا انه مشروع كبير ويحتاج الى وقت كاف لتطبيقه.

المصرف التجاري يمنح بطاقات ائتمانية معتمدة عالمياً

□ بغداد / المدى

أعلن المصرف العراقي للتجاري عن منح بطاقات ائتمان متطورة معتمدة عالميا لزبائنه المميزين. وقالت مدير عام المصرف العراقي للتجارة حمدية الجاف بحسب/ لدنانير/ : ان المصرف شرع الى اصدار بطاقة بلاتينيوم الائتمانية الدولية وابطاقة الائتمانية العالمية التي يمكن التعامل بموجبها دوليا وتمنح الى زبائن المصرف الذين لديهم تعاملات ايجابية وواسعة مع الصرف من حيث الايداع والاعتماد وتسديد القروض وفق البرامج المعدة. واضافت الجاف ان المصرف اصدر عددا من البطاقات الائتمانية الى عموم زبائن المصرف ومنها الفيزا كارت والماستر كارت والتي تعد من الانظمة الحديثة ، التي تم اعتمادها لتطوير اليات عمل المصرف العراقي للتجارة.ويذكر ان المصرف يعمل على توسيع قاعدته أفقيا لتشمل فروعة جميع محافظات العراق . وتأسس المصرف في تموز عام ٢٠٠٣ ببغداد لغرض تسهيل وتيسير التجارة العراقية الخارجية وعمليات اعادة اعمار العراق بعد انتهاء برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء.تعود ملكية المصرف العراقي للتجارة بصورة كاملة لصالح وزارة المالية العراقية. وفي فترة زمنية قصيرة شهد المصرف تطورا سريعا وكبيرا وملموسا كمؤسسة مصرفية فاعلة بنى خلالها شبكة من العلاقات مع أفضل ١٣٤ بنكا في العالم يغطي فيها مختلف القارات. وانفرد المصرف العراقي للتجارة بإصدار البطاقات الائتمانية (الفيزا كارد العالمية) بحيث أصبح حاملا الترخيص الوحيد لإصدار هذه البطاقة في العراق وادخالها لاول مرة في التعاملات المصرفية لتكون خدمة اضافية إلى زبائنه تواكب التطور في العمليات المصرفية المتعامل بها دوليا، وبالتالي فقد قام ومايزال المصرف بتطوير شبكة ال ATMs في كافة ارجاء العراق. من هذا المنطلق أصبح للمصرف العراقي للتجارة أفضلية تنافسية من خلال توفير أفضل الخدمات وبأقل التكاليف والتي توفر خدمة عالميه لزبائنها.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٦,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	١,٥٠٠ الف دينار
موز	١,٥٠٠ الف دينار
تفاح	١,٧٥٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٣٠٠٠ الف دينار
بطاطة	١٠٠٠ الف دينار
طماطة	١٠٠٠ الف دينار

اسعار المواد الأنشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٢٤	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١٠٣	دولارات
الخام الامريكي	٩٦,١٥	دولاراً